

ما قل ودلّ

«الحركة البيئية» تدعو إلى وقف بناء سد جنتة

نكّرت الحركة البيئية اللبنانية بضرورة التقيد بمرسوم تقييم الأثر البيئي الرقم 8633 الصادر بتاريخ 2012/8/7، قبل الشروع بالعمل على بناء سد جنتة في منطقة نهر إبراهيم، وضرورة وقف أعمال بناء السد فوراً، وتسليم وزارة البيئة دراسة الأثر البيئي إن وجدت بأسرع وقت ممكن لتقوم بمراجعتها واتخاذ الموقف المناسب، وإطلاع العامة والجهات المعنية على مضمونها لإبداء الرأي. وقالت الحركة في بيان: «بُدئ تنفيذ مشروع سد جنتة في نيسان 2013 حين أطلق المشروع ووضع الحجر الأساس، كما جرت مناقصة لتزيم بناء السد في أيار 2013، وبما أنه استناداً إلى مرسوم أصول تقييم الأثر البيئي فإن العبرة في تاريخ تنفيذ المشروع لا في تاريخ إقامة الدراسات الأولية ولا في تاريخ التزيم». وأضاف البيان: «إنا سلّمنا جدلاً بأن وزارة الطاقة والمياه قامت بدراسة تقييم الأثر البيئي للسد قبل صدور المرسوم رقم 8633، محترمة بذلك ما نصّت عليه المادة 21 من قانون حماية البيئة، وجب على وزارة الطاقة تسليم هذه الدراسة لوزارة البيئة للمراجعة فتبدي وزارة البيئة موقفها الذي يكون إما بالموافقة، أو بالموافقة المشروطة، أو معللاً بالرفض، علماً بأن صلاحية هذه الدراسة سنتان فقط استناداً إلى المادة 13 من مرسوم أصول تقييم الأثر البيئي، وخاصة أنه أجريت تعديلات كثيرة على هذا المشروع».

الحاج حسن يستدعي معامل «الكيبس»

يحصّر وزير الصناعة حسين الحاج حسن لعقد اجتماع موسع يضم نقابة الصناعات الغذائية وأصحاب معامل الكيبس في لبنان، وذلك من أجل التحقيق في استخدام هذه المعامل براميل بلاستيكية كانت تستخدم في الصناعات الكيميائية مثل الدهانات والغري والتلزيق وغيرها، وذلك لتخزين الإنتاج. ومن المتوقع أن تصدر وزارة الصناعة تعميماً يحظر استخدام براميل مستعملة في الصناعات الغذائية، علماً بأن نسبة استخدامهما في صناعة الكيبس والمكدوس وصلت إلى ما يزيد على 90 في المئة.

في حوار اجتماعي يطاول السياسات الاقتصادية والاجتماعية كلّها، بما فيها التشريعات الناظمة لسوق العمل. إن إعلان الروابط المكونة لهيئة التنسيق النقابية عن تحولها إلى نقابات بحسب معايير العمل الدولية هو أساس هذا الخيار بما يمكنها من أداء دور قيادي في هذا الإطار الجديد في ضوء تجربتها.

في ضوء وضوح تركيبة هيئة التنسيق النقابية، يمكن توقع الخيار الذي قد تذهب إليه، وهنا تبرز مسؤولية الغائب حتى هذه اللحظة، أي القوى المدنية التقدمية ونخبها وتنظيماتها في لبنان، عبر اتخاذها خطوات فعلية لا لفظية تُسهم في تمتين مواقف قيادة الهيئة للذهاب نحو خيار بناء حركة نقابية ديمقراطية مستقلة وممثلة. إن فشل الهيئة في الذهاب نحو إطار تنظيمي جديد واستراتيجية مختلفة في مواجهة التحديات الحالية سيكون ذا كلفة عالية، ستدفع القوى المدنية التقدمية ثمنها حيث سترتب على خياراتها انسحاب وإحباط كتل اجتماعية إلى خارج حيز النضال العام وخسارة فرصة بناء قوة اجتماعية على أساس مصالح مادية مشتركة وحقيقية قادرة على إحداث تغيير في بنية النظام اللبناني.

إن بناء مثل هذا الإطار أضحى شرطاً أساسياً لمواجهة تفرد التحالف الطبقى - الطائفي الحاكم في صياغة الحاضر والمستقبل، وللضغط من أجل إصلاح ديمقراطي في السياسات الاقتصادية والاجتماعية يفتح أفقاً رحباً من أجل بناء مجتمع العدالة والمساواة. إن التضامن الفعلي مع تحركات الهيئة يتطلب إعادة تقويم فعلي من قبل القوى المدنية التقدمية لطبيعة الصراع الاجتماعي وسبل التغيير الممكنة والتركيز على تقديم كافة أشكال الدعم والإمكانات، بما يسمح للقوى العاملة ببناء قدراتها التنظيمية وبرامج عملها وتعزيز تضامنها مع الفئات الاجتماعية المتضررة والمرشحة لمزيد من الانهيار، في ظل تواصل نهج السلطة بغض النظر عن وجهي العملة الواحدة، في هذا المجال: 8 و 14 آذار.

طبيعة المعركة التي تخوضها هيئة التنسيق النقابية ونوعية المواجهة التي فرضها التحالف الحاكم في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية الوطنية والإقليمية يضع الهيئة أمام خيارين لا ثالث لهما: إما الإبقاء على محدودية المطالب (تصحيح الأجر)، وبالتالي الدخول في تسوية تؤدي إلى استيعاب الهيئة وإعادتها إلى الحضيرة على غرار الاتحاد العمالي، مع ما يحتمه ذلك من تغيير في قيادتها أو تفكيك الهيئة من خلال بعض القوى السلطوية المنضوية فيها، وإما الذهاب إلى تغيير شروط المعركة والعمل الجدي على بناء قوة اجتماعية واسعة التمثيل وقادرة على إحداث توازن اجتماعي يحقق ما هو أبعد من المطالب المرفوعة. لتحقيق ذلك، على الهيئة بداية العمل على تغيير الصورة الذهنية التي كرسها عن نفسها، والتي ساعدت خصومها من خلالها على تصويرها كمجموعة من الموظفين والمعلمين من ذوي الرؤوس الحامية والمهتمين فقط بمصالحهم الشخصية غير العائليين بالوطن واقتصاده؛ وعليها أيضاً العمل على إعادة تشكيل نفسها كمرکز نقابي وطني على أساس مبادئ وقيم الحركة النقابية الديمقراطية والمستقلة، على أن يشمل ذلك توسيع إطار عضويتها عبر مساعدة العاملين في مؤسسات الدولة، بغض النظر عن شكل عقودهم (مستخدم، أجير، متعاقد، متعامل، مياوم، عامل بالفاتورة، أو بالساعة...) أو أليته (عبر مباريات مجلس الخدمة المدنية أو التعيين أو التمرير بالواسطة...)، على تشكيل أطرافهم التنظيمية الممثلة أو دمجهم في أطراف بعيداً عن الذرائع التي تركز التمييز بين فئات الأجراء، وتشكل تعزيزاً لمنطق تحالف السلطة. وأن يشمل أيضاً مساعدة العاملين في الاقتصاد غير المنظم والمُعطلين عن العمل (بما في ذلك الناجحون في مباريات مجلس الخدمة المدنية من غير المعيّنين) على تكوين منظماتهم على أسس ديمقراطية وتمثيلية، ودعوة الحكومة وممثلي أصحاب العمل إلى الاعتراف بهم كطرف أصيل وممثل للأجراء والدخول معهم

ووضعت قيود استثنائية للعاملين في القطاع الخاص، وانسحب التمييز نفسه على التشريعات في فئات الأجراء وعموم المواطنين. ويمكن المرء ملاحظة هذا الأمر من خلال وجود صناديق ضمان وتأمين صحي متعددة واختلاف أنظمة التقاعد (معاش تقاعدي أو تعويض نهاية خدمة). يضاف إلى كل ذلك أن السلطة السياسية تعاطت دائماً بنحو جزئي واستثنائي مع المطالب العمالية،

الهيئة مطالبة بإطار تنظيمي جديد واستراتيجية مختلفة

مكرسة منطلق «الفئوية المهنية» من خلال منح امتيازات لشرائح عمالية على حساب أخرى. أفاد هذا فئات من الموظفين العاملين في مهن تحتاج إلى مستوى عال من التعليم والقدرة على التنظيم، لكنه أثبت فعالية في الحد من قدرة الطبقة العاملة مجتمعة على التأثير في السياسات العامة لمصلحة نظام أكثر توازناً وعدالة. لقد تعاملت قيادات الهيئة كما كافة القيادات النقابية العمالية اللبنانية مع هذا الواقع كأمر طبيعي ومقبول. ويشكل استمرار عملها على هذا الأساس دون أي محاولة جدية لكسره خدمة نفيسة للتحالف الحاكم وضربة قاسية لإمكانية إدخال قوى اجتماعية مغيبة ومكسورة إلى ساحة العمل السياسي. ففيمما يستنفر التحالف الحاكم قواه، ويعلن أهدافه بوضوح، ليس أقلها العمل على إفشال الهيئة وكسرها وتشتيت قياداتها الفاعلة، تصر هي على تقديم نفسها جسماً هشاً وغير موحد قابل للتفكك في أي وقت.



المهمة، فالقوانين الناظمة لعلاقات العمل في القطاع الخاص مختلفة عن تلك المتعلقة بموظفي القطاع العام، مع أنظمة خاصة للفئات المختلفة داخل القطاع العام نفسه (إدارة عامة، عسكري، قوى أمن، هيئة تعليمية، أساتذة الجامعة اللبنانية، قضاء، مؤسسات عامة ومصالح مستقلة... إلخ)، كذلك ميزت هذه القوانين بين الأجراء لجهة حقهم في تشكيل منظماتهم النقابية (حُرّم موظفو القطاع العام هذا الحق،

مبادرة

27 عملية للتخلص من «الشفة الأرنبية»

هديك فرفور

غضت ردهة الطبقة الرابعة من المستشفى بهم. لم تكن الفرحة تسعهم، كانوا متشوقين ومتحمسين لالتقاط الصورة التذكارية مع الطاقم الطبي. 27 شخصاً من فئات عمرية مختلفة استطاعوا أن يتخلصوا من التشوه الخلقي، الشفة الأرنبية، بعدما خضعوا لعمليات جراحية مجانية تكفلت بها جمعية «تاليا» الخيرية بالتعاون مع مستشفى خوري (بي أم جي) وعدد من الأطباء. غزل (3 أشهر) كانت أصغرهم. «فرحتي لا توصف» تقول أمها، وتضيف متشوقة: «سيتابعونها حتى عمر الـ14 سنة»، فالمبادرة المتبنية من قبل «تاليا» لا تقتصر على إجراء عملية واحدة للمصاب، بل (متابعته على مدار عدة سنوات للتخلص من هذا التشوه كلياً)، حسب ما تؤكد رئيسة الجمعية رانيا مقدّم. ويوضح رئيس قسم الجراحة التجميلية والترميمية في المركز الطبي في «الجامعة الأميركية في بيروت» الدكتور غسان أبو ستة أنه «نادراً ما يكون التخلص منه كلياً من الجراحة الأولى، إذ تتطلب بعض الحالات الصعبة القيام بعدة جراحات كي نحصل على النتيجة المطلوبة».

إلا أن العمليات الجراحية لا تكفي كي يتخطى المريض هذا التشوه، ذلك أن

معدل الإصابة في لبنان هو تقريباً واحد على ثمانئة

العلاج الناجح، حسب أبو ستة، يعتمد على فريق متعدد الاختصاصات من جراح تجميلي، معالج نطق، متخصص في تقويم الأسنان، مرشد نفسي لتعزيز الثقة بالنفس، دعم العائلة، فضلاً عن متخصص في أمراض الأذن والحنجرة، وذلك لما يسببه هذا التشوه من آثار نفسية وجسدية على المصاب به. فبالإضافة إلى السمع نتيجة ارتفاع معدل التعرض للالتهابات في الأذن الوسطى ومشاكل التغذية والتكلم، يتعرض المصاب لعزلة اجتماعية واضطرابات نفسية واجتماعية نتيجة عدم تقبل المحيط له. «أنا وقفت مدرسة كرمال هيك»، يقول شربل (21 عاماً)، يتحدث الشاب عن المضايقات التي كان

يتعرض لها، ولا يخفي فرحته الكبيرة بنتيجة العملية، مشيراً إلى أنها المرة الأولى التي «يرتاح فيها هلقد للنتيجة»، ذلك أنه سبق أن خضع عدة مرات لعمليات مشابهة، لكنها لم تنجح. من هنا، يؤكد الدكتور الياس زغب ضرورة اللجوء إلى أطباء متخصصين في الشفة الأرنبية كي يتفادوا أي تداعيات جانبية قد تحدث. يلفت زغب إلى «جهل بعض الأهالي في التعاطي مع هذا المرض»، إذ يجب عليهم التعامل معه على أنه «تشوه بالإمكان معالجته بالكامل إذا جرت متابعتة، مع الأخذ بالاعتبار أن الطفل المصاب هو شخص طبيعي لديه حياته الاجتماعية وطموحاته ومخططاته، ذلك أن هذا التشوه لا يؤثر في قدراته الذهنية». يُذكر أنّ بالإمكان تشخيص الحالة عند الجنين، إلا أنه لا تتوافر حلول أو تدخلات مبكرة أثناء فترة الحمل. أما معدل الإصابة في لبنان، فيقارب الواحد على ثمانئة طفل، ولا أسباب واضحة لهذا التشوه حسب الأطباء، إلا أن هناك عوامل تزيد من خطر الإصابة، أبرزها التدخين ونقص الفيتامينات أثناء الحمل وتناول بعض الأدوية وزواج الأقارب. تجدر الإشارة إلى أن جمعية «تاليا» الخيرية مستمرة في تبنيها مبادرة إجراء العمليات للمصابين ومتابعة حالتهم سنوياً.



KHALED EL HABRE

على مسرح قصر الأونيسكو

الخميس ١ أيار ٢٠١٤ ٨:٣٠ مساءً

TICKETS AT
GILAR BOOKSHOP - HAMRA
BOUEIRY PRESS - KASLIK

03 181237, 71 200654, 03 181585

LBC الإخبار السمسار